

وعليه ، فإن الذي التنظيم الأردني الآن مخططا يهدت الى نقل مخيمات اللاجئين والنازحين من اماكنها الحالية الى اماكن اخرى في الضفة الشرقية لاستيماهم في عملية التتويب والتصفية . فبعد عودة الأمير حسن من جولته الأخيرة في أوروبا (دول السوق المشتركة) بأيام قليلة ، استدعي للقصر وزير الإنشاء والتعمير (وزارة اللاجئين في الأردن) وطلب منه دراسة توفير عمال زراعيين للعمل في الاغوار بعد ان هدأت الأحوال واستتب « الأمن والاستقرار » في البلاد ، وشدد الأمير على ضرورة الاهتمام بالانتاج الزراعي المحلي بدل الاعتماد على الجسور المفتوحة مع الضفة والقطاع !! ومن المعروف ان جولة ولي العهد الأوروبية قد أسفرت عن اتفاقية لم يعلن عنها بعد ، بين الحكومة الأردنية وحكومة المانيا الاتحادية تحصل بموجبها الحكومة الأردنية على مبلغ ٤٢ مليون دولار على ان تستثمر في مشاريع اسكان وتعمير ، وابداء ايد عاملة زراعية لاستثمار مناطق الاغوار . والترجمة الحقيقية لهذه الاتفاقية، هي انها لتغطية نفقات نقل مخيمات اللاجئين والنازحين الفلسطينيين من اماكنها الحالية الى مناطق الاغوار الشمالية والوسطى والجنوبية ، كذلك اعمار بعض مناطق المشاريع الامثالية في جنوب الأردن . اما برنامج نقل المخيمات ، حسب الأولوية ، فهو على النحو التالي : مخيم الحصن ، ثم شلر ، غزة ، ماركا ، سوف ، البقعة ، أريد ، الطابية ، الزرقاء ، وينتهي البرنامج بنقل مخيمات العاصبة (الوحدات وجبل الحصن) .

واعقب استعداء الأمير حسن لوزير الإنشاء والتعمير الخطوات الاجرائية التالية :

(٢) استدعى الوزير عددا من مختار مخيمي الحصن وسوف - التابعين تحت مظلة ارباب وتمتع وتجويح خطيرة - مبديا لهم ضرورة تقديم عرائض للملك حسين تطالب بنقل المخيمات . وشرح لهم الوزير « حسنات » هذا المشروع . وقد عارض قسم منهم هذا المشروع ووافق قسم آخر عليه .

(٢) اجتمع الوزير - الذي اخذ على عاتقه هذا المشروع - مع اركان الوزارة وعدد من مسؤولي وكالة الفتوح في الأردن لدراسة هذا المشروع ، واقترح عليهم البدء بنقل بعض المخيمات للاغوار (الحصن ، جرش ، سوف) لتحصين ظروفهم المعاشية ، باستقر البحث على مخيمي سوف

والحصن ، ومن المعروف ان هذه المخيمات تسمى لدى وزارة الإنشاء والتعمير بـ « مخيمات طوارىء للنازحين » ، قسم من نزلها مسجلون لدى وكالة الفتوح للاجئين وقسم منهم تقع على الدولة مسؤولة صرف مكافآت اعاشتهم من وكالة الفتوح . واتفق في ذلك الاجتماع على البدء بدراسة نفقات نقل المخيمات ، وشكلت لجنة لهذا الخصوص .

(٣) كان تقرير اللجنة ان تكاليف نقل مخيم سوف للاغوار الجنوبية (غور الصافي) والحصن للاغوار الوسطى تكلف مبلغ ٢٥٢ ألف دينار .

(٤) جرت مفاوضات لاحقة مع وكالة الفتوح للاسهم في هذه العملية وأسفرت بالمباحثات عما يلي :

— الوكالة غير مستعدة للمساهمة بعملية نقل المخيمات .

— أبدت الوكالة استعدادها في حالة نقل المخيم بكامله ان تنشئ له ادارة جديدة في مكانه الجديد واتامة الانشاءات والخدمات التي تقدمها الوكالة عادة لكل مخيم لاجئين . اما اذا نقل نصف المخيم او قسم منه فهي غير مستعدة لاتامة منشأتين لمخيم واحد في مكانين متباعدين .

(٥) وعليه ، فقد طلب الأمير حسن القيام بعملية احصاء لسكان هذه المخيمات الثلاثة (الحصن ، سوف ، جرش) يرافقها سؤال استفتائي عن عملية نقل المخيمات يعرض على عائلات المخيمات . بدأت عملية احصاء هذه المخيمات في الفترة الواقعة بين ٢٠ - ٢٩/٥/٧٢ ، وقد اشترك في هذه العملية ١١ موظفا من وزارة الإنشاء والتعمير و١٦ موظفا من طلبة المعهد الاحصائي بدائرة الاحصاءات العامة وجهاز موظفي الوكالة في المخيمين المذكورين . وتجمعت نتائج عملية المسح الاحصائي في الاستثمارات بواسطة الحاسب الالكتروني (الكمبيوتر) بدائرة الاحصاءات العامة . وعدلت النتائج بناء على احصاءات مكتوبة من وزارة الإنشاء والتعمير وجداول الوكالة ، وكانت النتائج كما يلي :

| عدد نسبة الوافقين | عدد السكان | عدد الاسر | على النقل |
|-------------------|------------|-----------|-----------|
| مخيم الحصن ١٥٤٨٧١ | ٢٤٦٨٠ | ٥٢٤٢ | % |
| مخيم سوف ٩٤٧٢٢ | ١٤٧٤٢ | ١٥٤٢ | % |
| مخيم جرش ١٣٤٥١٢ | ٢٤٣٠٦ | | % |

عرضت هذه النتائج على الأمير حسن شخصيا ثم